

سلسلة منشورات موضوعية

الغالبية المهمشة

تتناول هذه السلسلة الموضوعية الفجوة في الوعي والبيانات والمعرفة حول العلاقة بين حركات النزوح الداخلي والنزوح عبر الحدود وحركات العودة.



استمرارية النزوح

برنامج بحثي ونداء للشركاء

نوفمبر/تشرين الثاني عام 2017

إنه لإخفاق كبير للإنسانية أن نحد مساعدتنا للأشخاص على أساس الحدود على الخريطة. إن عملنا يهتدي بالإنسانية والإنسانية لا حدود لها... يجب ألا نترك أحدا متخلفاً عن الركب.

كان هذا هو تعهد العالم من خلال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجدول الأعمال الإنسانية. إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إذا تم إهمال أكثر من 40 مليون من النازحين داخلياً.

في السنوات الأخيرة، وقد تزايدت الفجوة بين التقديرات الخاصة بالمجموعتين خلال العشرين سنة الماضية.³ فمن بين 65 مليون هُجر قسراً في جميع أنحاء العالم اليوم، هناك 40 مليون - أو أكثر من ستة من كل عشرة - من النازحين داخلياً (IDPs). لقد نزحوا لنفس الأسباب بالضبط، ولكن لأنهم بقوا داخل بلدانهم، فإن كافة معاناتهم منسية. إنهم الغالبية المهمشة من النازحين.⁵

إن العلاقة بين النزوح الداخلي وتحركات اللاجئين والمهاجرين غير مفهومة تماماً، ولكن يمكن التوصل إلى افتراضين اثنين. أولاً، أن العديد من اللاجئين، إن لم يكن معظمهم، كانوا نازحين داخلياً قبل أن يعبروا حدوداً دولية، حتى ولو لفترة قصيرة أو أثناء العبور؛ وثانياً، أن النازحين داخلياً هم المرشحين الرئيسيين ليصبحوا لاجئين أو مهاجرين.⁶

هناك الكثير من الأدلة المتداولة التي تدعم هذه الفرضيات، لكن لا توجد بيانات كافية لتحديد عدد الأشخاص من اللاجئين أو المهاجرين عبر الحدود الذين كانوا نازحين داخلياً قبل اللجوء أو الهجرة، أو عدد العائدين من اللاجئين والمهاجرين الذين عادوا إلى ديارهم إلى حالة النزوح الداخلي. كما أنه لا يوجد فهم كاف للمراحل التي تؤدي من النزوح الداخلي إلى اللجوء والهجرة للخارج، أو لنقاط الضعف التي تسهم في النزوح المطول أو التنقل البعيد عندما يعود الناس إلى بلدانهم الأصلية. وهذا يمثل فجوة معرفية كبيرة.

تعتبر قاعدة الأدلة التي توفر فهماً كمياً ونوعياً أفضل لكامل سلسلة النزوح، من عوامل التنقلات البعيدة عبر الحدود إلى عمليات العودة، أمراً حيوياً في هذه المرحلة. ومن شأن ذلك أن يسمح للحكومات وصانعي السياسات والجهات المستجيبة في الميدان بأن يستجيبوا بشكل أفضل لاحتياجات الحماية والمساعدات المستعجلة للنازحين في نقاط انطلاقهم وعبورهم ووصولهم. وهذا بدوره يمكن من تعزيز النهج المنتظمة للاستعداد والاستجابة، والتصدي للتحديات السياسية والإنمائية الطويلة الأجل الناجمة عن عدم تسوية النزوح الداخلي الذي طال أمده.

- رسالة مفتوحة موجهة من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، ستيفن أوبرين، والأطراف المشتركة في التوقيع، سبتمبر 2016

فاضت وسائل الإعلام الغربية في السنوات الأخيرة بالصور والقصص المروعة عن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين يخاطرون بأرواحهم - وفي آلاف الحالات، يخسرون أرواحهم - في رحلات خطيرة عبر اليابسة والبحر. وقد أدت الأخبار عن معاناتهم إلى زيادة الوعي بفوضى بعيدة ومعاناة إنسانية، وقد أدت حقاً إلى إبرام اتفاقيات سياسية بارزة مثل إعلان نيويورك الصادر في أيلول / سبتمبر 2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين.²

إن التركيز العالمي على الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من بلدانهم، أو لم يُترك لهم خيار سوى القيام بذلك، هو أمر مهم في هذه الأوقات التي تشهد تضامناً هشاً. بيد أنه يتناقض بشكل صارخ مع التغطية الضئيلة نظراً لملايين الأشخاص النازحين داخل بلدانهم. ومع توجيه الجهود السياسية نحو تعزيز مراقبة الحدود، هناك خطر حقيقي بأن ما يحدث داخلها سيحظى باهتمام أقل. ويترتب على ذلك آثار كبيرة ومهددة للحياة، ليس فقط بالنسبة للاجئين والمهاجرين العابرين والعائدين إلى بلدانهم، بل أيضاً بالنسبة لأولئك الذين يقعون داخلها.

إن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يفرون من ديارهم هرباً من الصراع والعنف والكوارث لا يعبرون حدوداً دولية. لقد بلغ العدد الإجمالي للأشخاص النازحين داخلياً بسبب الصراع والعنف ضعفي عدد اللاجئين تقريباً.



محطة طريق دولي التي تعج بالحركة، في الصومال، حيث يُتوقع من العائدين أن يسجلوا قبل أن يتمكنوا من الانتقال إلى وجهتهم النهائية. الصورة الفوتوغرافية: المجلس النرويجي للاجئين، عام 2016

وهذا ينطوي على الحد من الاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف الناتجة عن اضطرابهم إلى الفرار. يواجه العديد من اللاجئين العائدين نزوحاً داخلياً كأمر واقع إذا لم يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية أو لم يتم إعادة إدماجهم بشكل مستدام في أماكن أخرى، أو يواجهون نزوح داخلي ثاني إذا أُجبروا على اقتلاع حياتهم من جديد.

من الرحلة الأولى إلى الهروب من دورة النزوح، يجد الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم أنفسهم في مراحل مختلفة على طول سلسلة، مع احتياجات ومخاطر ونقاط ضعف مختلفة (انظر الشكل 1). إن زيادة قدرتهم على الصمود تتطلب الجهود المشتركة للحكومات على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي، والوكالات الإنسانية والتنمية الدولية، والنازحين الداخليين بحد ذاتهم، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات السلام والأمن. إن الفهم الأكثر شمولاً للعلاقة بين النزوح الداخلي والحركة عبر الحدود هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لصانعي السياسات والجهات المانحة لتحديد أي من أصحاب المصلحة هؤلاء يحتاج إلى المشاركة ومتى.

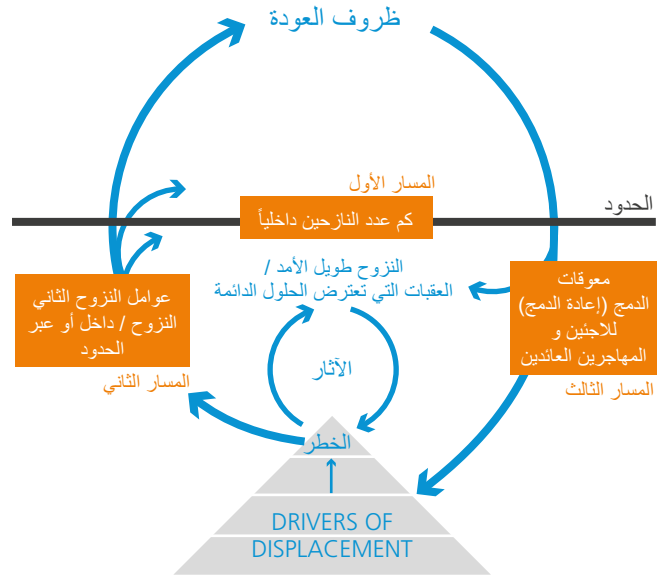
مجال اهتمام مركز رصد النزوح الداخلي

في عام 2017، التزم مركز رصد النزوح الداخلي باتباع نهج أكثر انتظاماً لفهم سلسلة النزوح من خلال توسيع جهودنا في المراقبة والبحث لتحليل العلاقة بين النزوح الداخلي وحركات النزوح عبر الحدود وحركات العودة. ويتعين الإجابة على عدد من الأسئلة إذا أرادت الحكومات وصانعي السياسات والوكالات الإنسانية والإمائية وغيرها تلبية احتياجات جميع النازحين قسراً، بغض النظر عما إذا كانوا يفرّون داخل الحدود أو عبرها. وللقيام بذلك، قمنا بإنشاء المسارات الثلاثة التالية للبحث والرصد لبرنامجنا الموضوعي.

المسار الأول: بناء مجموعة بيانات مشتركة تشمل النزوح الداخلي والهجرة وتدفعات اللاجئين

نحن بحاجة إلى التقدم في عملية جمع البيانات الكمية عن التنقلات الداخلية وعبر الحدود. وتتمثل الخطوة الأولى نحو بناء مجموعة بيانات شاملة في اعتماد نموذج مشترك يحدد جميع الأعداد والتدفقات ذات الصلة ويمثلها. ومن خلال اعتماد نموذج بيانات مشترك فقط، سنتمكن من استمرار تحديد عدد النازحين داخلياً الذين انتهى بهم المطاف بمغادرة بلدانهم، وعدد اللاجئين والمهاجرين الذين أصبحوا نازحين داخلياً عند عودتهم، وأين ومتى تحدث هذه الظواهر. كما سيساعد اعتماد نهج مشترك في جمع البيانات على تحديد عدد الأشخاص الذين قد يكونوا في عداد المفقودين قبل أو بعد عبور الحدود الدولية.

إذا كان يتعين على قواعد البيانات المتعلقة بالنازحين داخلياً والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أن تكون مواءمة وقابلة للتشغيل المشترك، فإنه يجب جمع البيانات أيضاً باستخدام تعاريف ومعايير وطرق متكاملة يتم تطبيقها بشكل منهجي. ويجب أن تسعى عمليات تجميع البيانات هذه إلى القيام بعمليات جمع وتصنيف مشتركة ومنظمة، ورصد أوضاع الأشخاص ومساراتهم، بما في ذلك عبر الحدود والعودة مرة أخرى، على فترات زمنية أطول.



في السنوات المقبلة، سيشرع مركز رصد النزوح الداخلي لسد هذه الفجوة من خلال أعمالنا في الرصد والبحث والسياسات. تقدم هذه الورقة برنامجاً الموضوعي المقترح. كما يوفر قائمة من دراسات الحالة المحتملة والشركاء الحاليين والمستهدفين. وللقيام بهذه المهمة الضخمة، نحن بحاجة إلى دعوة جميع البيانات والمعلومات والدعم التي يمكن أن تقدمها المجتمعات المحلية المتأثرة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والحكومات. إن الخطط الموضحة في هذه الورقة أيضاً تعتمد على الحصول على دعم مالي كافٍ.

استمرارية النزوح

إن لكل شخص نازح قصة مختلفة. فبعضهم يغادرون منازلهم بين ليلة وضحاها هرباً من هجوم أو كارثة وشيكن آخذين معهم فقط ما يستطيعون حمله. آخرون يكونون على علم بأزمة وشيكة مما يتيح لهم المزيد من الوقت للتضير لرحلتهم. ومجرد اضطرابهم إلى ترك مكان إقامتهم، فإنهم يصبحون فعلياً نازحين داخلياً، وقد يضطر العديد منهم إلى الفرار مرة أخرى، سواء كان ذلك إلى الحي التالي أو أبعد من ذلك.

قد يجد البعض أنفسهم نازحين ذهاباً وإياباً داخل أو عبر الحدود، يعودون إلى منازلهم بانتظام لتفقد ممتلكاتهم أو أراضيهم. بينما يفقد آخرون الأمل في احتمالات السلام أو إعادة الإعمار ويهربون إلى أماكن أبعد أو يطلبون اللجوء في الخارج، وغالباً ما يتم تشجيعهم من قبل العائلة أو الأصدقاء أو المواطنين الذين قاموا بالرحلة نفسها. تحدث بعض هذه التنقلات بشكل جماعي، ولكن في كثير من الحالات يرحل الأشخاص بشكل فردي أو في مجموعات صغيرة، مما يجعل اكتشافهم أكثر صعوبة.

هناك أيضاً العديد من الطرق التي قد يعود بها الشخص الذي فرّ عبر الحدود. وسواء يتم ترحيلهم أو يعودون طواعية، وسواء يتم توثيقهم أو يسافرون باسم مستعار، فإن لذلك تأثير كبير على فرصهم في إعادة الاندماج المستدام في بلدتهم الأصلي. وسواء عاد الشخص من الخارج أو من جزء آخر من بلده، فإن تحقيق حل دائم لنزوحهم هو عملية تدريجية وغالباً ما تكون طويلة الأجل لإزالة العقبات التي تعترض الدمج (إعادة الدمج).

ما هي الظروف التي يمر بها الأشخاص النازحون داخلياً ليعبروا الحدود بدلاً من محاولة العثور على الأمان في مكان آخر داخل بلادهم؟ ما مدى أهمية القرب من حدود مفتوحة وسهلة الوصول؟ هل السلامة الجسدية والأمان هما الشاغل الرئيسي للأشخاص الذين يفرون إلى الخارج، والذي يعكس فشلاً واضحاً في حمايتهم في الوطن؟ ما مدى أهمية الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، مثل سبل العيش وفرص العمل والتعليم؟ ما هي عوامل الدفع أو الجذب الأخرى التي تقود إلى قرار الفرار إلى الخارج؟

ما هي نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين كانوا في السابق من النازحين داخلياً، وكيف يختلف ذلك بين الأزمات والبلدان المختلفة؟ ما هي أنماط واتجاهات التنقلات البعيدة والتنقلات عبر الحدود، مصنفة حسب الموقع والعمر والجنس وغير ذلك من الخصائص؟ هل تؤدي بعض أنواع الأزمات إلى المزيد من التنقلات عبر الحدود أكثر من غيرها، وفي أي مرحلة يفر النازحين داخلياً خارج حدودهم؟ كم عدد اللاجئين والمهاجرين الذين أصبحوا نازحين بحكم الأمر الواقع أو نازحين للمرة الثانية عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية؟

من خلال البحث الموضوعي والتجريبي سنقوم بتحديد العوامل المحركة والعمليات وراء التنقلات البعيدة بوجود تحليلات النظامية ونظام النماذج الديناميكية للمتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تدفع أو تفرض التنقل أو تعوقه خلال سلسلة النزوح. يجب أن يكون هذا العمل مجهوداً تعاونياً بين الخبراء الإقليميين والجهات المستجيبة للحالات الإنسانية والاقتصاديين والمتخصصين في مجال التنمية.

ولتقديم إجابات على هذه الأسئلة، سوف نقوم بتطوير وتحسين مناهجنا لتسجيل البيانات على نطاق التنقلات عبر الحدود بطريقة أكثر منهجية، وسنعمل مع شركائنا في جمع البيانات، خاصة وكالة الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، لجعل نُظم جمع البيانات قابلة للتشغيل المشترك. ومن خلال التعاريف والمقاييس المشتركة، سنعمل لخلق قاعدة أدلة عالمية على نطاق التنقلات الداخلية وعبر الحدود.

سيتم التحقق من صحة هذه التحليلات باستخدام البيانات الكمية التمثيلية، ولكنها تتطلب أيضاً معلومات نوعية كبيرة، بما في ذلك نسخ محاضر المقابلات مخفية الهوية وبيانات التصنيف التي تجمعها الوكالات في نقاط العبور والوصول المختلفة، ولكنه لا يتم تشاركتها باستمرار حالياً. وينبغي ترتيب أولويات هذه العمليات وتوسيع نطاقها وتمويلها بشكل كافي لزيادة نطاق تغطيتها والسماح بجمع المزيد من البيانات عبر فترات زمنية أطول.

المسار الثاني: تحديد العوامل وعمليات الانتقال البعيدة عبر الحدود

نحن بحاجة إلى المزيد من البيانات النوعية والوضوح حول جملة العوامل التي تسهل وتثبط هروب النازحين داخلياً عبر الحدود وما بعدها. تشير الأدلة المتوفرة إلى أن عوامل الدفع والجذب للنزوح الداخلي من المناطق المتأثرة بالصراع ماثلة لتلك التي أبلغ عنها اللاجئون. كما أن فهم كيفية وتوقيت اتخاذ الأشخاص لقرار الفرار إلى الخارج وما هي القضايا الأشد تأثيراً عليهم، هو عامل رئيسي وشرط أساسي للجهات المستجيبة الوطنية والدولية لتحديد أولويات الموارد وتقديم النوع المناسب من الدعم حينما وحيثما تدعو الحاجة.



بعد دخول المكسيك بشكل غير قانوني بالقرب من سيوداد هيدالغو في طريقهم إلى حدود الولايات المتحدة الأمريكية، يواصل العديد من المهاجرين من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية رحلتهم على قطار الشحن المعروف باسم La Bestia, the Beast. الصورة فوتوغرافية: المنظمة الدولية للهجرة/ □□□ دانييل، أبريل 2014

نحن بحاجة إلى فهم أفضل للظروف التي يعود فيها الناس إلى بلدانهم الأصلية، سواء عادوا طواعية أو تحت ضغط خارجي، والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك من النزوح الداخلي بحكم الأمر الواقع أو النزوح مرة ثانية. نحن بحاجة إلى نظرة متعمقة إلى نسبة الأشخاص الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية أو يجدون أنفسهم يعيشون في مخيمات النزوح الداخلي، والذين يتوصلون في نهاية المطاف إلى أنه ليس لديهم خيار سوى العودة إلى بلد اللجوء أو الانتقال إلى بلد ثالث.

إن التحليلات السياقية الشاملة للظروف في المناطق المخصصة للعودة، وقدرة السلطات المحلية والوطنية على الاستجابة بصورة كافية لاحتياجات العائدين، ستكون عاملاً رئيسياً في قياس استدامة عمليات العودة وخطر الانتقال البعيد أو النزوح.

الأسئلة الرئيسية:

ما هي ظروف العودة؟ هل كانت طوعية أم قسرية أم بالإكراه (ترحيل)؟ هل يؤثر توافر المساعدات النقدية على قرار العودة، وما هو تأثير ذلك على الاستدامة اللاحقة؟ هل يعود العائدون إلى ديارهم / مناطقهم الأصلية أم إلى أماكن أخرى، ولماذا أو لماذا لا؟

ما هي الفرص الرئيسية والعقبات التي تحول دون عودة اللاجئين والمهاجرين المندمجين بشكل مستدام في مكان إقامتهم التي يختارونها؟

سوف ندعو الوكالات والسلطات في الميدان ونقدم لهم الخبرات الفنية لرصد مسارات العائدين مع مرور الوقت، وليس فقط عند نقاط التوصيل ولكن إلى أبعد من ذلك في عملية التسوية وإعادة الدمج. وهذا يعني جمع البيانات حول مجموعة كاملة من المعايير الواردة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإيجاد الحلول الدائمة بشكل منهجي وشامل ومطول، وبطرق تكون تعاونية وقابلة للتشغيل المشترك.

كما نحتاج أيضاً إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن فكرة أن اللاجئين أو المهاجر العائد الذي يواجه ظروف انعدام الأمان وعدم الاستقرار وغير قادر على الاندماج على نحو مستدام في مكانه الأصلي أو في مكان آخر يكون عرضة لخطر النزوح الفعلي أو الثاني. هذه المرحلة تتطلب مجموعة من الحلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات اللاجئين تحت مظلة الحماية الوطنية. وتتطلب هذه الحقيقة استجابة أكثر تكاملاً للحلول الدائمة كإجراء لمنع النزوح في المستقبل.

من خلال هذا البرنامج الموضوعي، نهدف إلى رسم صورة كمية ونوعية أكثر اكتمالاً لاستمرارية النزوح، من العوامل المحركة للانتقال البعيد عبر الحدود إلى عمليات العودة. وتتطلب دراسات الحالة إجراء بحوث ميدانية متعمقة وفي بعض الحالات طويلة الأمد عن طريق شركاء محليين، ويجري العمل على ذلك بالفعل في أفغانستان وأجزاء من أمريكا الوسطى. إذا تلقينا دعماً مالياً كافياً، فإننا سنقوم أيضاً بإنشاء مشاريع رصد وبحوث متعددة السنوات لجمع الأدلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوبي الصحراء، والأمريكيتين وآسيا، في بلدان مثل كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ونيجيريا وسريلانكا وجنوب السودان وسوريا.

وللقيام بهذه المهمة الكبيرة، قمنا بإنشاء شراكات وقمنا بالتواصل حالياً مع مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمجلس النرويجي للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصمويل هول ومبادرة REACH والدائرة المشتركة لتصنيف النازحين ومجموعة من منظمات الأبحاث الأكاديمية والمحلية. سنحتاج أيضاً إلى دعم من المنظمات والمؤسسات التي تتنادي بحقوق النازحين مثل المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين والمجلس النرويجي للاجئين ورابطة المعونة المسيحية والمؤتمر الدولي للمؤسسات الخيرية وهيومن رايتس واتش وتحالف الكنائس.

كما نطلب دعم الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والحكومات المهتمة بدعم الأهداف المبينة أعلاه، سواء من خلال شراكة العمل أو الدعم المالي.

المراجع

1. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، رسالة مفتوحة من منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والأطراف المشتركة في التوقيع، الأغلبية المهمشة: مساعدة النازحين داخلياً، سبتمبر 2016، <https://goo.gl/kwQgkt>
2. الأمم المتحدة، إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، 1/RES/71، 3 October 2016، <https://goo.gl/QAGVRu>
3. مركز رصد النزوح الداخلي، التقرير العالمي عن النزوح الداخلي (GRID) 2017، <https://goo.gl/4Ks8y9>
4. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتجاهات العالمية في التهجير القسري لعام 2016، <https://goo.gl/XN1oUy>
5. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، رسالة مفتوحة من منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والأطراف المشتركة في التوقيع، الأغلبية المهمشة: مساعدة النازحين داخلياً، سبتمبر 2016، <https://goo.gl/kwQgkt>
6. مركز رصد النزوح الداخلي، التقرير العالمي عن النزوح الداخلي (GRID) 2017، <https://goo.gl/4Ks8y9>

صورة الغلاف: لفتاة نازحة وصلت للتو إلى أفغانستان من باكستان مع أسرته، بعد الاحتجاز المتكرر في خيبر بختونخوا، باكستان. الصورة: المجلس النرويجي للاجئين / عناية الله آزاد، 2017

إليزابيث جيه راشنغ
باحثة وكاتبة
+41 76 57 82 159
elizabeth.rushing@idmc.ch

IDMC
NRC, 3 rue de Varembe
Genève, Suisse 1202
[www.internal-displacement.org]
+41 22 552 3600
info@idmc.ch